الأمم المتحدة

A/55/293

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقراري الجمعية العامة ٥٢/١٠٠ و ٥٣/١٢٠، يُقدم هذه التقرير معلومات مستكملة عن متابعة الهيئات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وهذا هو ثالث تقرير يُقدم في عام ٢٠٠٠ إلى لجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، وذلك على أساس دفعات.

* A/55/150.

** قُدم هذا التقرير في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لإتاحة الوقت الكافي لإدارات الأمانة العامة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتقديم مساهماتها.

270900 250900 00-60512 (A)
0060512

أولا مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قراريها ٥٢/١٠٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٢٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى الأمين العام أن يقدم إليها، وإلى لجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا سنويا عن متابعة إعلان[١] ومنهاج عمل[٢] بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتنفيذهما ولا يتضمن هذا التقرير معلومات عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المتعلقة بموضوع ''المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، التي عُقدت في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والتي هي موضوع تقرير مستقل (A/55/341). ويتضمن ذاك التقرير أيضا معلومات عن أنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي اضطلعت بها فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية.

٢ - ولاحظ الأمين العام، في التقارير السابقة التي قدمها إلى الجمعية العامة عن تنفيذ نتائج المؤتمر، أن الأمانة العامة تفهم أن التقارير المطلوب تقديمها بشأن هذا الموضوع إلى لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة سيجري تقديمها على دفعات. وسيلخص كل تقرير باقتضاب نتائج الدورات السابقة للهيئات الأخرى، ويضيف معلومات حديثة ومستكملة. ومن ثم، يجري في العام الواحد تقديم ثلاثة تقارير إلى الأجهزة الثلاثة، تحت العنوان العريض: متابعة مؤتمر بيجين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويبذل جهد في كل من هذه التقارير لتقديم معلومات وثيقة الصلة إلى أبعد حد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بغية تسهيل اتخاذ القرارات الحكومية الدولية.

٣ - ويقدم هذا التقرير استكمالا للتطورات التي حدثت منذ أن قدم الأمين العام تقاريره إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/264) وإلى لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والأربعين (A/CN.6/2000/2) وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ (E/2000/77).

ثانيا - نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ في مجالات النهوض بالمرأة، وتنفيذ منهاج العمل، وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين

٤ - بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ الموضوع الشامل لعدة قطاعات، ''تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات''. ولاحظ المجلس في نتائجه المتفق عليها ٢/٢٠٠٠[٣]، أن عمليات الاستعراض والتقييم لفترة الخمس سنوات الأخيرة قد أتاحت الفرصة لإعادة تأكيد الأهداف والمقاصد المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وأنها قد حددت العقبات والمعوقات التي صودفت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، والتدابير الهامة للمضي في تنفيذ برامج عملها، وكذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة. ودعا المجلس لجانه الفنية ذات الصلة إلى النظر في خيارات[٤] من أجل تحسين عمليات استعراض المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بحصيلة

مناقشاتها لكي ينظر في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠١. وقد أفاد المجلس بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتواتر عمليات استعراض المؤتمرات، وطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام إعداد تقرير شامل عن مختلف الخيارات، بما فيها تجميع وجهات النظر التي أعربت عنها اللجان الفنية هذه.

٥ - وأكد المجلس كذلك أنه ينبغي للجان الفنية ذات الصلة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة أن تركز على المسائل المتصلة بالمؤتمر المسؤولة عنه، وأن تحصل على مدخلات من الهيئات ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بذلك. وفي هذا الصدد، أفاد المجلس بما يلي: (أ) أنه ينبغي للجان الفنية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تحدد في مرحلة مبكرة جدول الأعمال الممكن ونطاق استعراض المؤتمر الذي تتحمل عنه المسؤولية الأولى؛ (ب) أنه ينبغي لعمليات الاستعراض بوجه عام التأكد في الدروس المستفادة من تنفيذ نتائج المؤتمر؛ ومن المعوقات التي صودفت وأساليب التغلب عليها؛ والأثر المترتب على التطورات والتحديات الجديدة؛ (ج) أنه ينبغي أن تكون الوثائق الختامية ذات وجهة عملية ومقتضبة بقدر الإمكان.

٦ - وأكد المجلس من جديد في القرار ٢٠٠٠/٢٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الالتزامات والتوصيات الواردة في البيان الوزاري لعام ١٩٩٩ بشأن دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها، ورحب بالوثائق الختامية للدورتين الاستثنائيتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجمعية العامة. ودعا من جديد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة ومتماسكة دعما للجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر مع إيلاء اهتمام خاص لخلق فرص للعمل ولتمكين المرأة والنهوض بها. وحث المجلس كذلك جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير، على الصعيدين الوطني والدولي، لتعبئة الموارد بصورة فعالة من أجل تيسير التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في البيان الصادر عام ١٩٩٩ ولنتائج الدورتين الاستثنائيتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجمعية العامة. وشجع جميع الدول، التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] أو لم تنضم إليها على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، كما شجع جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية؛. ودعا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى أن تنظر في التوقيع أو التصديق على البروتوكول الاختياري أو الانضمام إليه.

٧ - ونظر المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ في تقرير لجنة وضع المرأة عن دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير حتى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠[٦]. وفي المقرر ٢٣٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة، وأقر جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين. وفي القرار ٢٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أحاط المجلس علما (أ) بتقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن دورته العشرين (E/2000/58) وبالتوصيات والمقررات الواردة فيه؛ (ب) بتقرير مدير المعهد المذكور (E/2000/59). وفي المقرر ٢٨٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أحاط المجلس علما بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (E/2000/77). وبمذكرة الأمين العام عن تقييم الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بموجب الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠٠ (E/2000/78).

٨ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد المجلس قرارين أوصت بهما لجنة وضع المرأة. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في القرار ٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن يواصل استعراض حالة النساء والفتيات في أفغانستان وأن يقدم إلى

لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في القرار ٢٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن يواصل استعراض حالة النساء الفلسطينيات وتقديم المساعدة لهن بجميع الوسائل المتاحة، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

ثالثا – منظومة الأمم المتحدة

ألف – الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩ – ما برحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تساعد في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين منذ أن قدم الأمين العام تقريره السابق إلى الجمعية العامة بهذا الشأن (A/54/264). والمعلومات التي تلقتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن البرامج والسياسات والأنشطة الأخرى التي اضطُلعت بها كيانات الأمم المتحدة لتنفيذ منهاج العمل موجزة أدناه. ولا يتضمن هذا التقرير معلومات عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنظر إلى أنه سيعرض على الجمعية العامة تقرير مستقل عن أنشطته (A/55/271).

١٠ – وما برح مكتب المستشار الخاص للقضايا المتصلة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة يدعم ويرصد جهود الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وتُبذل الآن جهود منسقة في جميع أرجاء الأمم المتحدة لإدخال المنظور الجنساني في الأعمال الموضوعية. وقد أولى كثير من الإدارات واللجان الإقليمية اهتماما متزايدا للمنظور الجنساني في خططها المتوسطة الأجل كما أُولي الاهتمام لدمج المنظور الجنساني في التعليمات المتعلقة بإعداد الميزانيات البرنامجية. وقد أدت دراسة على نطاق المنظومة عن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في الميزانيات البرنامجية، أجرتها فرقة عمل تابعة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، إلى زيادة الاعتراف بأهمية دمج المنظور الجنساني في عمليات الميزانية. وفي الدورة الخامسة للجنة المشتركة بين الوكالات التي عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، كُلفت فرقة العمل بأن تنشر نتائج الدراسة على نطاق واسع، وأن تتحرى الأساليب والوسائل لزيادة درجة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في الميزانيات البرنامجية، وأن تعد مبادئ توجيهية عامة بشأن دمج تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في عمليات الميزانية.

١١ – وما برحت عملية تنمية القدرات لدى موظفي الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين مستمرة. ويقوم حاليا مكتب المستشار الخاص للقضايا المتصلة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة بوضع إطار لتنمية القدرات من أجل تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، وإنشاء قاعدة موارد للأطراف التيسيرية. وقد نفَّذ مكتب إدارة الموارد البشرية في عام ١٩٩٩ برامج لتنمية القدرات من أجل إدارة عمليات حفظ السلام واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. ويجري الآن إعداد برامج من أجل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ عن طريق جهود تعاونية بين مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار الخاص.

١٢ – ولتقييم الوضع الحالي المتعلق بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في اللجان الإقليمية وتقديم ما يلزم من توجيه في هذا الصدد، تم القيام بزيارات إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٩ وإلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في عام ٢٠٠٠ كما قدمت توصيات عملية لتحسين تنفيذ تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. ويجري الإعداد للقيام بزيارات مماثلة للجان الإقليمية الأخرى ولمكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا.

١٣ - وما برحت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي يرأسها المستشار الخاص للقضايا المتصلة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، تتعاون بشكل فعال في وضع منهجيات لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وقد أعدَّت فِرق العمل قائمة بالمواد المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة بشأن التدريب الجنساني، كما أعدت تقييمات لنظام مراكز التنسيق الجنساني واستعمال تحليل الأثر الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، وأنشأت مصرفا للأمثلة على الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ منهاج العمل، بما في ذلك تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين.

١٤ - وعقدت شعبة النهوض بالمرأة حلقتي مناقشة خلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة. وتناولت الحلقة الأولى موضوع ''القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس حالة المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل'' ونظر في مسألة المرأة والعمل، بما في ذلك ظهور أشكال جديدة في مجال العمل والعمالة والتوفيق بين مسؤوليات الأسرة ومسؤوليات العمل؛ وحقوق الإنسان للمرأة والوصول إلى الموارد؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتناولت الحلقة الثانية موضوع ''المنظور الاستشرافي بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام فيما بعد سنة ٢٠٠٠'' ونظر في قضايا السكان، والخصوبة، والتنمية من المنظور الجنساني؛ والمساعدة الإنسانية وتسوية المنازعات؛ وحقوق الإنسان في سياق التحول نحو الديمقراطية؛ والجوانب الجنسانية للعولمة والفقر.

١٥ - وعلمت الشعبة بوصفها مركز تنسيق للعملية التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وللدورة الاستثنائية ذاتها. ووفرت الخدمات لأعمال لجنة وضع المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية ولمكتبها بصورة خاصة، فيما يتعلق بالمفاوضات المؤدية إلى اعتماد إعلان سياسي ووثيقة ختامية. وقامت الشعبة بالتحضير لاستعراض وتقييم منهاج العمل، وأجرت تحليلا لـ ١٣٥ ردا على استبيان الأمين العام المتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدم تحليل للاتجاهات الرئيسية في تنفيذ منهاج العمل إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٠ (E/CN.6/2000/PC/2 و Corr.2 و 3).

١٦ - وأصدرت الشعبة منشورين. ويغطي المنشور الأول المعنون ''استنتاجات لجنة وضع المرأة المتفق عليها بشأن مجالات الاهتمام الحرجة من منهاج عمل بيجين، ١٩٩٦-١٩٩٩''[٧] نتائج عمل لجنة وضع المرأة منذ عام ١٩٩٦، بما في ذلك اعتماد القرارات والاستنتاجات المتفق عليها التي تتضمن توصيات بشأن الإسراع في تنفيذ منهاج العمل. أما المنشور الثاني، ''البروتوكول الاختياري: النص والمواد - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة''[٨]، فيرسم تطورات العملية المؤدية إلى اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفتح باب التوقيع والتصديق عليها، والانضمام إليها، ويتيح للمسؤولين الحكوميين، والعلماء، والناشطين بإمكانية الوصول بسهولة إلى النصوص والمواد المتصلة بإعداد البروتوكول الاختياري.

١٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نظمت الشعبة اجتماعا استشاريا بشأن دور الأجهزة الوطنية، من أجل تحقيق هدف ثلاثي يتمثل في فهم الأجهزة الوطنية في إطار عمليات وهياكل التخطيط الوطني، وتعزيز تعلم وتبادل استراتيجيات تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في عملية التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، والتوصل إلى توافق للآراء بشأن العوامل الأساسية التي من شأنها أن تمكن الأجهزة الوطنية من مواصلة تنفيذ ولاياتها والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة بفعالية.

١٨ - واتخذت إدارة شؤون نزع السلاح في السنة الماضية عدة خطوات لدفع عجلة خطتها المتعلقة بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وفي رسالة موجهة إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠، حثت الإدارة بشدة على تعيين مرشحات حيثما أمكن ذلك للمشاركة في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، الذي يخضع لمسؤولية الإدارة. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة المشتركات من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وواصلت الإدارة التزامها بقدر من الحذر إذ أن العديد من الزملاء المتخرجين من هذا البرنامج يواصلون العمل في وزارات الخارجية و/أو الدفاع على مستوى اتخاذ القرارات.

١٩ - وواصلت الإدارة عقد اجتماعات مع مكتب المستشار الخاص للقضايا المتصلة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، الذي تناقش معه بصورة منهجية مدى إمكانية إدراج المنظور الجنساني في عمل الإدارة. وشرعت الإدارة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إعداد ورقة سياسات، من شأنها أن تبرز الآثار الجنسانية للأنشطة المتصلة بنزع السلاح والفرص الناشئة لتعزيز مساهمات المرأة في عملية نزع السلاح. وشكل إعداد الإدارة لصحائف الوقائع المتعلقة بإدراج المنظور الجنساني في عملية نزع السلاح مثلا آخر على العمل المبتكر المتعلق بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين داخل الأمم المتحدة.

٢٠ - وحددت إدارة عمليات حفظ السلام من خلال لجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، عدة مجالات ينبغي أن تعالج فيها القضايا الجنسانية. وسلمت اللجنة بازدياد الحاجة إلى إشراك الموظفات، على أساس جغرافي واسع النطاق، في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، وشجعت وضع وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتعزيز هذا الهدف. وأوصت اللجنة بإدراج تحليل لفعالية هذه الاستراتيجيات في تقارير الأمين العام عن عمليات حفظ السلام. وشجعت اللجنة على إيلاء اهتمام دائم لتدريب موظفي حفظ السلام على مراعاة الفوارق بين الجنسين، على مستويي المقر والميدان، وقامت، بغية كفالة اعتماد منظور جنساني في بعثات حفظ السلام، بإنشاء وحدة مكرسة للمسائل الجنسانية في كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتعتزم القيام بذلك أيضا في غيرهما من البعثات الكبيرة. وأنجزت الإدارة برنامجا للتدريب في مجال تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين لصالح جميع موظفيها في المقر وتنوي توفير هذا التدريب في الميدان.

٢١ - وتضطلع وحدة الدروس المستفادة بالإدارة، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة، بدراسة تتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في صميم عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد، وستحدد هذه الدراسة أسباب الصعوبات المصادفة في استقطاب الموظفات والإبقاء عليهن، وستنظر فيما قد يحققه إدماجهن من فارق مهم بالنسبة لفعالية المفهوم الجديد لعمليات حفظ السلام. وانطوى ذلك على عقد حلقة عمل في ناميبيا، في أيار/مايو ٢٠٠٠، أدت إلى إصدار إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، اللذين يحددان الإجراءات الواجب اتخاذها لكفالة اعتماد منظور جنساني في جميع العمليات المتعددة الأبعاد المضطلع بها دعما للسلام.

٢٢ - وفي بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن أمام لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٠، أيد الرئيس بشدة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في مفاوضات السلام وعمليات حفظ السلام.

٢٣ - وتتمثل ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة خلال الأزمات الإنسانية والتي تتعدى قدرة وولاية أي وكالة إنسانية واحدة. وفي الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٩ بشأن

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أقر المجلس بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في بناء السلام وتحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع. وأكد المجلس ضرورة دمج المنظور الجنساني في تخطيط وتنفيذ الأنشطة وأوصى بمواصلة تشجيع هذا المنظور.

٢٤ - ومنذ أن أيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٩ بيان السياسات المتعلق بإدماج المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية، وفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم المالي لحلقة عمل مشتركة بين الوكالات وشارك فيها للنظر في الاحتياجات الجنسانية في عملية النداءات الموحدة. ووزعت الأدوات المستحدثة في حلقة العمل هذه على المدربين وتم التدريب في الميدان لكفالة إدماج المنظور الجنساني في العملية في عام ٢٠٠٠. وجرى استعراض مؤقت لهذه العملية فيما يتعلق بالنداءات المتصلة بأنغولا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطاجيكستان، ووضعت توصيات لينظر فيها الفريقين العاملين التابعين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنيين بعملية النداءات الموحدة ومسألة نوع الجنس على التوالي. وقد أدى استخدام هذه الأدوات إلى إدخال تحسينات في النداءات المتصلة بهذه البلدان، بما في ذلك تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين كمبدأ توجيهي للأعمال الإنسانية (أنغولا) وهدف إنساني مشترك طويل الأجل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، وإنشاء أفرقة تعنى بالمسائل الجنسانية في أنغولا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحليل الآثار الجنسانية المترتبة على حالات الطوارئ واستعراض تنفيذ بيان السياسات الذي أيدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإنشاء الفريق العامل المعني بالحماية في أنغولا من أجل التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس، واستهداف المنظمات النسائية غير الحكومية في طاجيكستان بغية تحسين وضع المرأة والطفل وتحديد التدابير اللازمة للتصدي لانتشار الأمية بين الشباب في طاجيكستان، وتضمين عملية النداءات الموحدة لأنغولا مشروعا لاستعراض تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، كلفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فريقها العامل المعني بإدماج المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية بمواصلة عمله واستعراضه لتنفيذ بيان السياسات الذي أيدته اللجنة.

٢٥ - وأعدت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منشور "المرأة في العالم في عام ٢٠٠٠: الاتجاهات والإحصاءات"[٩] لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، على النحو المطلوب في منهاج العمل وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتم إصدار الوثيقة في الأمم المتحدة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وواصلت الشعبة تنفيذ الهدف الاستراتيجي حاء - ٣ من منهاج العمل (الفقرة ٢٠٨)، المتعلق بالإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس من خلال برنامجي عمل رئيسيين. ويتعلق البرنامج الأول بإعداد الصيغة ٤ من قاعدة بيانات المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة، التي تم وصفها بأنها أشمل قاعدة بيانات تتعلق بالإحصاءات الجنسانية والاجتماعية وتم استخدامها على نطاق واسع داخل النظام الدولي وفي مجال البحوث في جميع أنحاء العالم. كما أنها مثلت المصدر الرئيسي للإحصاءات بالنسبة لمنشور المرأة في العالم في عام ٢٠٠٠. ويتصل برنامج العمل الثاني بمشروع وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للبحوث الإنمائية في كندا بشأن المسائل الجنسانية فيما يتعلق بقياس العمل المأجور وغير المأجور، ووضع إحصاءات ومؤشرات جنسانية لقياس التقدم المحرز.

٢٦ - وبمناسبة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، عقدت الشعبة حلقتي مناقشة: تولت إحداهما استعراض التقدم المحرز في تطوير الإحصاءات الجنسانية على الصعيدين الدولي والوطني، وتولت الثانية استعراض دور الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في قياس العمل المأجور وغير المأجور. واضطلع بالنشاط الأخير بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار المشروع المتعلق بالعمل المأجور وغير المأجور، تقدم الشعبة المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تصميم الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت وفي قياس القطاع غير الرسمي. وتقوم الشعبة أيضا بتنفيذ مشروع في إطار حساب التنمية في منطقة الجماعة الكاريبية. وتشمل أنشطة الإحصاءات الجنسانية المضطلع بها في إطار هذا المشروع عقد حلقة تدريبية إقليمية وإصدار منشور إقليمي.

٢٧ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام استراتيجية الاتصالات المتعددة الوسائط التي تتبعها لدعم تنفيذ منهاج العمل، على صعيد مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، من خلال مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام فيما يزيد على ٧٠ بلدا. وشملت الأنشطة التوعية الإعلامية، والتغطية الصحفية، وإصدار مطبوعات وتنظيم أحداث خاصة، وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وأنشطة شبكة الإنترنت، وعمليات البث الإلكتروني، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتوفير الخدمات العامة، وتنظيم المحاضرات والحلقات الدراسية، وتوفير التدريب في مجال وسائط الإعلام للصحفيين، وما إلى ذلك. وقامت الإدارة بتغطية الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والترويج لها من خلال إعداد مجموعة مواد إعلامية، والتوعية الإعلامية، والعديد من البرامج التي اضطلعت بها مراكز ودوائر الإعلام التابعة لها. ووفرت الإدارة التغطية لأعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة، والدورة الثالثة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، والدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. علاوة على ذلك كانت الإدارة هي الوكالة الرائدة في تنظيم حدث خاص مشترك بين الوكالات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠٠٠، والذي تمثل في عقد اجتماع في مجلس البلدية حول موضوع ''المرأة تتحد من أجل السلام''.

٢٨ - وعقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ مجموعة من حلقات العمل مدة كل منها يومين حضرها موظفو المفوضية. وتناولت حلقات العمل المفاهيم والأطر الجنسانية، وعلاقة نوع الجنس بحقوق الإنسان للمرأة، والتطبيق العملي للمفاهيم والأطر الجنسانية بالنسبة لبرامج المفوضية وأنشطتها. وشاركت المفوضية في رعاية حلقة عمل إقليمية نظمها منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لآسيا والمحيط الهادئ حول دور المؤسسات الوطنية في النهوض بحقوق الإنسان للمرأة على الصعيد الدولي، انعقد في سوفا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٠. وأكدت حلقة العمل أهمية المعايير الدولية بالنسبة لحقوق المرأة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة[١٠]، بصرف النظر عن الممارسات الثقافية والتقليدية والدينية المعاكسة.

٢٩ - وانتهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من إعداد ورقة موقف بشأن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما بالنساء والأطفال لاستخدامها داخليا ومن جانب كيانات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المتابعة، عقدت المفوضية اجتماعا استشاريا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لوضع مبادئ توجيهية تتصل بالاتجار بالأشخاص. وأصدرت المفوضية، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مذكرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن البروتوكولين المتعلقين بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وأعدت المفوضية ورقة بعنوان ''تعزيز المنجزات: حقوق الإنسان للمرأة بعد خمس سنوات من بيجين'' تضمنت تلخيصا للتطورات الحاصلة في إطار الهيئات المنشأة بمعاهدات الأمم المتحدة والآليات الخاصة في تنفيذ المعايير التي تم تأكيدها في فيينا واعتمادها في بيجين. وتوفر الورقة تفسيرات موثوقة لمحتوياتها، وتتضمن أمثلة عن تطبيقها عمليا.

٣٠ - وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات بعد انعقاد اجتماعها الإقليمي بشأن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لزيادة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في مجالات عملها، وبخاصة في ميادين تطوير التجارة والمؤسسات، والتحليل الاقتصادي، والإحصاءات والنقاط المرجعية والمؤشرات الجنسانية.

٣١ - وصممت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعا بشأن إتاحة المؤشرات الجنسانية لأغراض صنع القرار، من المقرر أن ينفذ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وما برحت تلتمس الحصول على تمويل إضافي. وأعدت وحدة المرأة والتنمية التابعة للجنة وثيقة بعنوان ''تقييم الآليات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' ستعرض في الاجتماع الحادي والثلاثين لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في سانتياغو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٢ - وفي إطار مشروع مدته سنتان يتعلق بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في العمل الفني الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الوزارات القطاعية، بدئ فيه في تموز/يوليه ١٩٩٩، أعدت اللجنة تشخيصا إقليميا بشأن مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية والسياسات العامة المتصلة بالعمل في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المقرر أن يعرض في الاجتماع المقبل لرؤساء المؤتمر الإقليمي. كما أبرمت ثلاثة اتفاقات وطنية بين اللجنة والآليات الوطنية بغرض تعزيز هذه العملية على الصعيد القطري وصياغة خطة عمل مشتركة بين القطاعات لتحديد الإجراءات والاستراتيجيات التي تكفل تزايد إدماج المنظور الجنساني في السياسات المتصلة بالعمل.

٣٣ - وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ مشروع جامع يتضمن عنصرا جنسانيا، بشأن تحسين شبكات الأمان الاجتماعي للنساء اللاتي تأثرن بالأزمة الاقتصادية الآسيوية. وفي إطار ذلك المشروع، أعد استبيان مفصل لتقييم فعالية مختلف برامج المساعدة التي أقيمت في إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا مع التركيز على الأبعاد الجنسانية للأزمة. وسيساعد المشروع على تحديد الثغرات الموجودة في برامج حماية النساء اللاتي أضرن والتدابير العلاجية التي يلزم اتخاذها لجعل هذه البرامج أكثر فعالية في حماية المرأة. وعقدت اللجنة اجتماعا للخبراء الاستشاريين في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، استعرضت فيه آثار الأزمة الاقتصادية، ووضعت الصيغة النهائية للاستبيان ومنهجية دراسة المشروع المتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي.

٣٤ - وعقد في بانكوك في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الاجتماع الاستشاري الخامس بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. واستعرض الاجتماع حالة التعاون بين اللجنة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مختلف الميادين وحدد عدة مجالات يمكن

فيها تعزيز ذلك التعاون، بما في ذلك تأنيث الفقر، ونوع الجنس والمساواة، والاتجار بالنساء والأطفال، والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، ودور المرأة في الأعمال التجارية الصغيرة. وقامت اللجنة، بالتعاون مع المنظمة النسائية الآسيوية لتبادل الموارد، بعقد حلقة تدريبية في مجال الشبكات الإلكترونية النسائية، استضافتها جامعة سوكميونغ النسائية في سيول في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في إطار مشروع تعزيز شبكة المعلومات النسائية من خلال الربط الشبكي الحاسوبي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت اللجنة تجري بحوثا عن المنظمات النسائية واستخدامها لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع منظمة إيزيس الدولية مانيلا ورابطة الاتصالات التقدمية.

٣٥ - وقد مُنحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولاية من قبل المؤتمر العربي لمتابعة المؤتمرات العالمية الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، للعمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث، ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل المساعدة على تعجيل تنفيذ منهاج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت اللجنة تشجع اتباع نهج يستند إلى الحقوق لتحقيق المساواة بين الجنسين في الألفية الجديدة ويقوم على العناصر الأساسية للحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

٣٦ - وأعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة دليلا لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في البرمجة القطرية تم اختباره ميدانيا، وتوثيق الممارسات الجيدة من خلال شبكة المعارف البرنامجية الداخلية، وجرى تبادله مع الكيانات الأخرى. وأسهمت اليونيسيف في إعداد توجيهات وأدوات برنامجية بشأن إدماج المنظور الجنساني في عملية النداءات الموحدة. وأعد بعض المكاتب الإقليمية مواد أكثر تحديدا، مثل الكتاب المرجعي المتعلق بنوع الجنس والقيادة في نيجيريا. ودعمت اليونيسيف بإنشاء نظم بيانات ومبادرات تحليل البيانات الإحصائية الموزعة حسب نوع الجنس في عدد من البلدان.

٣٧ - ومن خلال برامج التعاون، أولت مكاتب اليونيسيف في آسيا وأفريقيا اهتماما خاصا لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق توثيق حدوثه ووضع الاستراتيجيات بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة. وأنتجت في جنوب آسيا أربعة أفلام فيديو لدراسة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس التي تؤدي إلى إدامة العنف ضد المرأة، ويجري استخدامها في تثقيف الجمهور لتشجيع مشاركة الرجال كجزء من الحل. وفي باكستان، أسفرت نتائج الدراسات التي أجريت بدعم من اليونيسيف عن تعزيز الدعوة لدى مقرري السياسات بشأن مدى وطبيعة العنف، ولا سيما قتل النساء ''من أجل الشرف''.

٣٨ - وكثفت اليونيسيف من تركيزها على معالجة مشكلة الاستغلال والإيذاء الجنسيين في عام ١٩٩٩. وظل الاتجار بالنساء والفتيات من بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، ورابطة الدول المستقلة، وبلدان بحر البلطيق، يجري تسليط الضوء عليه عن طريق التغطية الصحفية، ودعمت في بولندا دراسة لحالة الأطفال في المجتمعات المحلية الواقعة على الحدود. وعُقدت حلقات عمل وطنية بشأن الاتجار، بالتعاون مع اليونيسيف، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا، في إطار مشروع مركز الميكونغ الإقليمي للقانون. ووضعت فييت نام تشريعا جديدا بشأن منع بغاء الأطفال والاتجار بهم، في حين وسّعت اليونيسيف في نيبال نطاق دعمها للتدريب شبه القانوني والإشراف المجتمعي على ١٤ مقاطعة. كما وقّعت اليونيسيف اتفاقا مدته خمس سنوات مع الشرطة النيبالية يتضمن تطوير نظم التدريب وجمع البيانات لمعالجة مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال

والاتجار بهم. وفي أجزاء من الهند، يجري إنشاء برامج صغيرة النطاق لإنشاء دور لرعاية الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال الجنسي، وذلك مع تدعيم الفرص التعليمية للفتيات وفرص توليد الدخل للأسر لإيجاد بدائل للعمل الجنسي.

٣٩ - وقد وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم في تموز/يوليه ٢٠٠٠ مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ستحدد عن طريقها بصورة مشتركة وسائل ضمان إسهام الابتكارات التكنولوجية في تحقيق المساواة بين الجنسين. وشكّل ذلك جزءا من زيادة تركيز البرنامج الإنمائي على أثر التكنولوجيات الجديدة على التنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية لذلك الأثر. وكان من بين منشورات البرنامج الإنمائي الحديثة دراسة علمية عن تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهي الدراسة التي استكشفت الأبعاد الجنسانية لتنامي الفجوة المعرفية الرقمية، واقترحت الإجراء الذي يلزم اتخاذه من جانب الحكومات والمجتمع الإنمائي في ذلك الصدد. وشارك البرنامج الإنمائي أيضا في إنشاء فريق للقيام باستطلاع السبل التي يمكن عن طريقها للرجل أن يسهم في تحقيق خطة المساواة بين الجنسين في إطار المجتمع الإنمائي. وشارك هذا الفريق بنشاط، بالشراكة مع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وجهات أخرى، في حوار بشأن السياسات وخرج بتحليل لموضوع الرجل والذكورة والتنمية.

٤٠ - وأسفر برنامج تدريبي لموظفي البرنامج الإنمائي وشركاء التنمية في موضوع تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، أُعد بالتشاور مع مجتمع الهيئات المشتركة بين الوكالات، عن الاضطلاع بعدد من الأنشطة الداعمة لتنفيذ الحكومات لالتزامات بيجين. وتشمل الأمثلة على الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري: تقارير بشأن دور المرأة في بناء السلام؛ وإعداد مجموعات إحاطة بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في كثير من البلدان، وزيادة إدراج المؤشرات الجنسانية والمناقشات المتعلقة بنوع الجنس في التقارير الوطنية عن التنمية البشرية؛ وتنظيم حلقات تدريبية لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية تقديم التقارير التي تضطلع بها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وأنشطة دعم الحكومات لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير؛ وبناء قدرات الشرطة والقضاة؛ ودعم أنشطة الرصد والإبلاغ الوطنية، المتصلة بتنفيذ منهاج العمل، وإنشاء معهد وطني للقيادات النسائية.

٤١ - وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف، ورابطة التعلم، وبالتشاور مع المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، ما برح البرنامج الإنمائي يدعم إنشاء قواعد بيانات مترابطة بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بنوع الجنس، وإعداد مواد تدريبية بشأن نوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة. ويتيح ذلك للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إمكانية ميسرة للوصول إلى النهج الناجحة لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، كما يوفر لها الأدوات التي يمكن استخدامها لبناء القدرات الوطنية لمتابعة نتائج المؤتمرات.

٤٢ - ودعم البرنامج الإنمائي أنشطة البحث والابتكار في مجالات الميزانيات المخصصة للمسائل الجنسانية، والإحصاءات والمؤشرات الجنسانية. وعُقدت حلقتا عمل للربط الشبكي وتبادل المعارف بشأن نوع الجنس والاقتصاد الكلي والميزانيات الوطنية.

٤٣ - وأجرى برنامج متطوعي الأمم المتحدة استعراض منتصف المدة لمبادرته الرائدة المشتركة مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهي المبادرة التي

زودت فيها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بـ ٢٠ أخصائية من مشروع إدماج المرأة في التنمية التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأجري الاستعراض بعد سنة واحدة من بدء أنشطة المشروع رسميا، وتضمن إجراء تقييم للخبرات المكتسبة حتى الآن بحيث يمكن إجراء تعديلات حسب الاقتضاء، استنادا إلى الدروس المستفادة. وخلص الاستعراض إلى أن المشروع يحقق هدفه المتمثل في زيادة الخبرة بالمسائل الجنسانية في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وأنه حدثت زيادات كبيرة في تشجيع تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين داخل نظام المنسق المقيم. وما زالت هناك بعض التحديات، بما في ذلك ضرورة قيام كبار المديرين بمواصلة دعم الفوارق بين الجنسين وعدم الاستفادة بالقدر الكافي من الأخصائيين في المسائل الجنسانية في دعم العمل المشترك بين الوكالات في إطار نظام المنسق المقيم. وقام أربعة من الأخصائيين في المسائل الجنسانية تابعين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بعرض الخبرات المكتسبة وأفضل الممارسات في هذا البرنامج في حلقة مناقشة مشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، عقدت خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، أكملت بإصدار منشور يبين أفضل الممارسات التي ينتهجها الـ ٢٠ أخصائيا في المسائل الجنسانية في إطار المشروع التجريبي.

٤٤ - وركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده على ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في ممارسات البرنامج المتعلقة بشؤون الموظفين، وعلى مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع المشاريع والبرامج. وعولجت الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع الأعمال القطاعية والمواضيعية المضطلع بها في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج، من خلال مشاورات أُجريت داخل البرنامج، وعقد حلقتي عمل في إطار البرنامج في عام ١٩٩٩ بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في البرنامج وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بوضع استراتيجية بغرض تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسة البرنامج، وأعمال البرمجة التي يقوم بها، وإجراءاته التنفيذية. وتستهدف الاستراتيجية تحديد الآليات وعمليات المساءلة بما يكفل إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات البرنامج وبرامجه وعملياته، وبناء قدرة موظفي البرنامج على تنفيذ الاستراتيجية والالتزام بها، وتيسير إسهام البرنامج في تنفيذ منهاج العمل.

٤٥ - وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعكف أيضا على وضع الصيغة النهائية لإطار شبكة عالمية من مراكز التنسيق للمسائل الجنسانية والبيئية ستتألف من مراكز التنسيق والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة. وستعمل الشبكة على تبادل المعلومات وجمع البيانات، والمساعدة في بناء القدرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وكان المقصود منها أن تكون بمثابة قناة فعالة لتبادل الدروس والخبرات المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، قام برنامج البيئة بإنتاج وتوزيع منشور يتضمن ثلاث قصص نجاح بشأن نوع الجنس والبيئة.

٤٦ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان القيام بدور مهم في تنفيذ الولايات التي أصدرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراضه الذي يجرى كل خمس سنوات، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وساعد الصندوق، بتخصيصه لنسبة ٦٠ في المائة من دعمه لمجال الصحة الإنجابية والجنسية على الصعيد القطري، على زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة في بلدان كثيرة. وواصل الصندوق أعمال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مركزاً على تعرض النساء والفتيات للإصابة. وساعد الصندوق على تقديم الخدمات والمعلومات للمراهقين والمراهقات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات، وركز على ضرورة مشاركة الرجل بصورة إيجابية

في تحسين وضع المرأة. ويدعو عدد من الأنشطة المضطلع بها بدعم من الصندوق إلى القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة. كما واصل الصندوق القيام بدور هام في توفير خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية والمعلومات المتصلة بذلك إلى السكان الذين يعيشون في ظل حالات الطوارئ.

٤٧ - وكانت أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مترابطة مع الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتي كرست للتصدي لمشكلة المخدرات على مستوى العالم. وأكد الإعلان السياسي الذي اعتمد في تلك الدورة على ضرورة استفادة المرأة والرجل على قدم المساواة، ودون أي تمييز، من الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدي لمشكلة المخدرات على مستوى العالم، عن طريق مشاركتهما في جميع مراحل البرامج وتقرير السياسات. وبغية رصد التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية العشرين، اتخذت لجنة المخدرات القرار ١١/٤٢ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩[١١]، بشأن الاستبيان الموحد والوحيد المشتمل على المعلومات المطلوبة عن كل خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية. وأُدرج البعد الإنساني في الاستبيان، ولا سيما في سياق التنمية البديلة وتخفيض الطلب. فعلى سبيل المثال، سئلت البلدان عما إذا كانت قد أدخلت بعدا جنسانيا في برامجها الإنمائية البديلة. وفي الفرع الثامن من الاستبيان المتعلق بتخفيض الطلب، يطلب من البلدان أن تجيب على أسئلة بشأن برامج الوقاية التي تضطلع بها وبالنسبة لكل بند، يطلب إليها أن تبين ما إذا كان البرنامج يراعي الفوارق بين الجنسين.

٤٨ - وخلال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، عقدت حلقة عمل معنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية، نظمها المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها. وتألفت حلقة العمل من أربع وحدات مستقلة: المرأة كجانية وسجينة؛ والمرأة كضحية للإيذاء وحياتها بعده؛ والمرأة في نظام العدالة الجنائية؛ والمسائل المتعلقة بالأبحاث والسياسات. وأثناء حلقة العمل، قام الممارسون ومقررو السياسات، والمدافعون عن حقوق الضحايا وحقوق المرأة، والباحثون بعرض نطاق واسع من الآراء.

٤٩ - وقام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية، بالتعاون الوثيق مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي التابع لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، بجمع بيانات بشأن تورط الجريمة المنظمة في الاتجار في البشر، وتقييم تلك البيانات وتحليلها، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجار بالنساء لأغراض العمل بالسخرة، والزواج القسري، والاستغلال الجنسي. وبدئ في مشروعين، أحدهما في الفلبين، والآخر في بولندا والجمهورية التشيكية. وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، توزيع تقرير موجز عن التقييم السريع للمشروع المنفذ في الفلبين، أجراه معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية بالتعاون مع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة، وذلك على هيئة ورقة غرفة اجتماع. ويركز المشروع المنفذ في بولندا والجمهورية التشيكية على الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي، ويغطي هذين البلدين بالإضافة إلى ألمانيا وفنلندا والنمسا وهولندا. وتشمل المشاريع الأخرى المقرر تنفيذها في عام ٢٠٠٠ البرازيل وغرب أفريقيا (بنن وتوغو وكوت ديفوار ونيجيريا).

٥٠ - وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية والمساواة للمرأة، من خلال

برامجها الرئيسية. وعززت الأونروا إمكانية الوصول المتكافئ إلى مرافقها التعليمية في ميادين عملها الخمسة (الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة) بالنسبة لبنات وأولاد اللاجئين الفلسطينيين، وحققت مساواة كاملة بين الجنسين حيث كانت نسبة البنات بين التلاميذ ٥٠ في المائة. وركزت الأونروا في برنامجها الصحي تركيزا خاصا على صحة الأم والطفل، ودعمت، في إطار برنامجها المتعلق بدور المرأة في التنمية، نحو ٧٠ مركزاً مجتمعياً للبرامج النسائية اضطلعت بأنشطة شملت إلقاء المحاضرات وعقد حلقات العمل بشأن القضايا التي تهم المرأة والمجتمع المحلي، ودورات تدريبية على المهارات، وتقديم خدمات داعمة للمرأة، مثل رياض الأطفال ومكاتب للمشورة القانونية. وتمثلت استراتيجية الأونروا في توفير التدريب للقائمات على تشغيل المراكز بغية تيسير إمكانية استدامتها ذاتيا من الوجهتين الإدارية والمالية. واقتصر تركيز برنامج الإقراض الجماعي التضامني التابع للأونروا، في إطار برنامجه لتوليد الدخل، على تقديم القروض للنساء اللاتي يمتلكن مؤسسات متناهية الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشكل المرأة فيه هيئة تشغيله بالكامل تقريبا على مستوى الإدارة وتقديم الائتمان. ووفر برنامج الإقراض الجماعي التضامني قروض رأس المال العامل للمرأة من خلال نظام للضمان الجماعي ومنهجية للإقراض المتدرج. وظل البرنامج أحد أنجح برامج الائتمان للمرأة في منطقة الشرق الأوسط، واحتفظ بمعدل سداد سنوي بلغ نحو ٩٦ في المائة.

٥١ - وواصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذ منهاج العمل من خلال لجنة المستوطنات البشرية. وقررت اللجنة في دورتها السابعة عشرة ضرورة تزويد كل من برنامج المرأة والموئل ووحدة شؤون الجنسين بما يلزم من موارد لمواجهة التحديات المتمثلة في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة. وحددت خطة التركيز والعمل الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تمكين المرأة بوصفه المؤشر الأساسي لنجاح أنشطة المركز. وتسلط الحملتان العالميتان المتعلقتان بضمان الحيازة والإدارة الحضرية الرشيدة الضوء على قضايا المرأة والقضايا الجنسانية.

٥٢ - وطبقت في مزيد من البلدان المؤشرات الشعبية المتعلقة بتمكين المرأة في المستوطنات الحضرية غير النظامية. كما جرى اختبار مجموعة من المؤشرات المراعية للمنظور الجنساني والمتعلقة بالإدارة المحلية استعدادا لاجتماع متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في عام ٢٠٠١. ويجري تقديم الدعم لنقاط المراقبة المحلية بغية صقل عملية وضع التقارير المتعلقة بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وتم التنسيق بين قاعدة بيانات المركز فيما يخص أفضل الممارسات وقواعد بيانات شريكيه الرئيسيين فيما يتعلق بقضايا المرأة وهما لجنة هويرو واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، نشرت في عام ٢٠٠٠ ثلاثة كتب عن القضايا المتعلقة بالمنظور الجنساني والمستوطنات البشرية، أحدها عن التخطيط والإدارة البيئيين المستجيبين لاحتياجات الجنسين، والثاني عن العنف الموجه ضد المرأة في المناطق الحضرية والثالث عن حق المرأة في الأرض والسكن والملكية في حالات ما بعد انتهاء الصراع وخلال عملية الإعمار.

٥٣ - وإحدى الاستراتيجيات التي تتبعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعميم المساواة بين الجنسين تتمثل في إنشاء الأفرقة الجنسانية وتعزيز شبكات التحاور الجنساني. وقد ابتعد مفهوم الربط الشبكي الجنساني عن فكرة وجود مركز تنسيق جنساني منفصل يتحمل المسؤولية الكاملة عن القضايا الجنسانية، مما يكفل اتباع نهج متعدد القطاعات نظرا إلى اشتمال كل فريق جنساني على موظف واحد على الأقل من كل من قسمي الحماية والبرامج التابعين للمفوضية.

وأثبت هذا النهج نجاحه في الأمريكتين وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وآسيا الوسطى حيث أضحت شبكات التحاور الجنساني من الوسائل الخاصة التي تستخدمها المناطق النامية في مجالي البرمجة والحماية.

٥٤ - وأدركت المفوضية أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يستلزم تقديم التدريب الشامل للموظفين في المنظمة بأسرها. وعكفت المفوضية لمدة تزيد على عقد من الزمن على استخدام التدريب على التخطيط الموجه نحو الناس من أجل توفير إطار لموظفي المفوضية وشركائها المنفذين لتحليل وفهم التجارب المختلفة للاجئين واللاجئات. وفي عام ٢٠٠٠، تم تنقيح مجموعة البرامج التدريبية الخاصة بالتخطيط الموجه نحو الناس لتشمل نهجا قائما على أساس الحقوق وجرت تجربتها مؤخرا في حلقة عمل عقدت في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، أدمجت المفوضية أدوات تدريبية خاصة بالمساواة بين الجنسين في البرنامج الجديد لتعلم الحماية الذي سيمتد ليشمل جميع الموظفين العاملين في حقل الحماية بالمنظمة، وذلك كجزء من الجهود المستمرة المبذولة لتعميم المنظور الجنساني في كافة الأنشطة التدريبية. وفي أوغندا وغينيا وكينيا وليبريا، بدأت المفوضية برنامجا تجريبيا عن السلم، يعترف بحاجة اللاجئين إلى مهارات للتفاوض وحل المنازعات من أجل التوصل إلى حلول مستمرة ودائمة. كما قدمت المفوضية الدعم إلى مختلف المبادرات الرامية إلى إشراك اللاجئات في موائد التفاوض المتعلقة بالسلم، وعملت على ضمان إدراج وجهات نظر المرأة اللاجئة في عدد من عمليات بناء السلم، امتدادا من مفاوضات أروشا بشأن بوروندي، وصولا إلى مبادرة اتحاد نهر مانو في غرب أفريقيا.

٥٥ - وقامت جامعة الأمم المتحدة على نحو متزايد بمعالجة القضايا الجنسانية في أنشطتها البحثية وأنشطتها الخاصة ببناء القدرات وذلك ضمن مجالين واسعي النطاق هما السلام والحكم؛ والبيئة والتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمجال الأول، وضع مشروعان بحثيان بشأن المرأة والطفل، وهما أشد فئات المجتمع تأثرا بالصراع ومن أكثرها أهمية في الوقت نفسه بالنسبة لجهود بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويتولى أحد المشروعين دراسة الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع والتحديات التي يواجهانها، ويعتمد على دراسات إفرادية في أنحاء العالم. ويعد المشروع الآخر متابعة تضافرية لمشروع مدته سنتان متعلق بالجنود الأطفال في أفريقيا يضطلع به معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا. واستند بحث المتابعة إلى دراسة استقصائية موسعة للمجتمع المحلي وركز على الفتيات المحاربات وإعادة إدماجهن في المجتمع. وتشمل المشاريع التي تم إبرازها في المجال الأخير إعداد دليل للنساء الأفريقيات المتخصصات في ميدان حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها، وكذلك توثيق قصص نجاح المرأة الأفريقية العاملة في مؤسسات إدارة الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الأنشطة التي يضطلع بها منذ عام ١٩٩٨ معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة إلى تعزيز تركيز المعهد على المنظور الجنساني في تطوير المشاريع ومساعدة الحكومات وشركائها في التنمية أيضا على ضمان مشاركة المرأة بصورة فعالة في التنمية الوطنية.

٥٦ - وعكف المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على الاضطلاع بدور استراتيجي جديد واتباع أسلوب عمل جديد استخدم فيه أساسا تكنولوجيات جديدة للمعلومات كوسيلة لتقديم المعارف والمعلومات المراعية للفوارق بين الجنسين وإدارتها ونشرها وتطبيقها على القضايا والاتجاهات الحاسمة، بغية تعزيز مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عملية التنمية. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٤/١٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من المعهد أن يضطلع بعملية تستهدف تعزيز وتطوير بنيته الأساسية ومنهجياته لمواجهة

تحديات العصر الجديد للمعلومات والاتصال. واستجابة لذلك الطلب، ابتكر المعهد أسلوبا جديدا للهيكل والعمل هو نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني GAINS، وهذا النظام يمكّن المعهد من القيام بدور فريد في توفير تنمية في أنحاء العالم تراعي الفوارق بين الجنسين ويكون محورها الإنسان. ويعتبر هذا النظام استراتيجية عالمية جديدة للتعاون في مجال التنمية، تتصدى لاحتياجات المرأة الاستراتيجية والعملية على السواء. وهو يؤدي إلى تمكين المرأة ويعمل بمثابة حلقة عمل فعلية بشأن نوع الجنس. وقد استهل المعهد موقعه الجديد على الشبكة باللغة الانكليزية بإبراز نظام GAINS في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، ومن المتوخى في نهاية الأمر أن يصبح الموقع متاحا على الشبكة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٥٧ - وواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إثبات دعمه عمليا لتنفيذ منهاج العمل. ففي عام ١٩٩٩، أصدر المعهد تكليفا بإعداد مجموعة من الورقات لتقييم مدى تأثير المناقشات المعاصرة الدائرة حول الحقوق والديمقراطية والتطورات الحاصلة في هذا الصدد في تمكين المرأة في كفاحها من أجل الحصول على قدر أكبر من العدالة الجنسانية. وعقد المعهد حلقة عمل مدتها يوم واحد في نيويورك لتتزامن مع الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة كجزء من مشروعه المعنون ''العدالة الجنسانية والتنمية والحقوق: إثبات الحقوق في بيئة معوقة''. وكان إعداد ورقة تتضمن موجز القضايا، عممت في الدورة الاستثنائية، هو الناتج المباشر لذلك الحدث. كما أعد المعهد للنشر تقريرا أطول عن المؤتمر يبرز القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها في حلقة العمل. وسيتيح المعهد في مطلع عام ٢٠٠١ النسخة النهائية للورقات الصادر بها تكليف. وستجمع أيضا مجموعة من الورقات في مخطوط محرر و/أو في عدد خاص لمجلة أكاديمية.

٥٨ - وتواصل دائرة الأمم المتحدة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية القيام بدور متعدد الجوانب يشمل أنشطة الاتصال وإسداء المشورة الاستراتيجية إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية وتنظيم الفعاليات التي تشترك فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفعاليات والاشتراك في أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتشكل أنشطة الاتصال سمة أساسية في أعمال الدائرة المتعلقة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد عملت الدائرة على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لإنتاج منشور وتوزيعه على المنظمات غير الحكومية المشاركة وغيرها من المنظمات غير الحكومية تحت عنوان ''الاعتبارات الجنسانية على جدول الأعمال: دليل للاشتراك في بيجين بعد ٥ سنوات'' وهو استكمال لدليل اشترك في إنتاجه من أجل مؤتمر بيجين المعقود عام ١٩٩٥. إضافة إلى ذلك، قدمت الدائرة عناوين من سلسلة ملخصاتها بشأن عملية الاستعراض ونشرتها ووزعتها وأدرجتها في موقعها على الشبكة وتشمل ''الأعمال التحضيرية للمرأة عام ٢٠٠٠''، (الرقم ٥١، أيار/مايو ٢٠٠٠) و''المرأة عام ٢٠٠٠: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة'' (الرقم ٥٦، حزيران/يونيه ٢٠٠٠). وتم توزيع ما يزيد على ٦ ٠٠٠ نسخة مطبوعة على المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم وما يزيد على ١ ٠٠٠ نسخة على موظفي كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات المانحة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالتنمية.

٥٩ - وعكفت منظمة العمل الدولية على توسيع نطاق أنشطتها الرامية إلى تنفيذ منهاج العمل لتشمل مجالات أخرى، خاصة مجالات المرأة والتراع المسلح، والمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب،

والحوار الاجتماعي، والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد أظهر مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة التزامهما المعزز بمعالجة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعقد اجتماع غير رسمي على المستوى الوزاري خلال انعقاد مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٩٩ بشأن موضوع ''لنجعل المساواة بين الجنسين واقعا حقيقيا''. وقرر مجلس الإدارة في دورته ٢٦٧، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تنظيم فعالية خاصة بشأن ''المرأة عام ٢٠٠٠'' وذلك أثناء دورته ٢٧٧، وعقدت ندوة مدتها يوم واحد في آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن ''العمل اللائق للمرأة''. وأظهرت تلك الندوة ما قدمه مجلس الإدارة من دعم قوي للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٦٠ - وفي إطار السياسة الجنسانية الجديدة لمنظمة العمل الدولية، يجري بذل جهود منتظمة واتخاذ تدابير محددة لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في أنشطة التعاون التقني للمنظمة وفي البرامج المستهدفة. وبالنسبة لكثير من الأنشطة المستهدفة، اعتمد نهج كلي. وهذه الأنشطة تتناول في آن واحد مختلف المجالات الحرجة الواردة في منهاج العمل. وقد حدد كل من الميزانية الاستراتيجية الأولى للمنظمة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتقرير المعنون ''العمل اللائق'' الذي قدمه المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي السابع والثمانين المعقود في عام ١٩٩٩، موضوع المنظور الجنساني باعتباره قاسما مشتركا في الأهداف الاستراتيجية الأربعة للمنظمة. وعلى ضوء ما أبداه المدير العام من التزام قوي بالمساواة بين الجنسين، جرى تعزيز الجهود في مجالات الهيكل والمضمون والتمثيل. وصدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تعميم داخلي بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في مكتب العمل الدولي، وتمت الموافقة على تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

٦١ - وفي مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، تمثلت الوسائل المقدمة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ استجابة للالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعزيز الفعال لحقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في توفير التدريب والمعلومات والتوعية وتقاسم الخبرات وتبادل النماذج وأفضل الممارسات. وفي مجال بناء القدرات، عمل مركز التدريب الدولي والمنظمة على تيسير تنفيذ المجموعة الأولى من الحلقات الدراسية لبناء القدرات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر وتعزيز العمالة في الدول العربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وتطوير المجموعة التدريبية المكونة من عناصر مستقلة باللغتين الاسبانية والعربية. وكان تطوير قدرة تنظيم المشاريع لدى المرأة هو هدف البرامج دون الإقليمية والبرامج الوطنية المعدة في ألبانيا، وتورينو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والرأس الأخضر، ورومانيا وفلسطين وفييت نام والتي ضمنت شركاء من المؤسسات التدريبية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العاملة في قطاع تنمية المشاريع الصغيرة. وفي مجال الآليات المؤسسية اللازمة للنهوض بالمرأة، عقدت حلقتا عمل بهدف تقوية الاستجابة المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنظمة نفسها. ونظم المركز أيضا أنشطة تدريبية بشأن تعزيز وضع المرأة، وتقديم معلومات عن الصكوك الدولية الرئيسية (مثل اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة)، وتصميم صكوك تشريعية تمتثل لمعايير العمل الدولية فيما يتعلق بتكافؤ الفرص وحقوق المرأة العاملة على الصعيد الوطني.

٦٢ - وقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لجنة مشتركة بين الإدارات تعنى بدور المرأة في التنمية. وتتمثل الوظيفة الرئيسية لهذه اللجنة في توفير التوجيه بشأن

السياسات وتيسير التنسيق وصنع القرار بشأن المسائل الموضوعية والتنفيذية المتصلة بدور المرأة في التنمية. كما عملت على رصد التقدم الإجمالي في تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن دور المرأة في التنمية داخل المقر وفي الميدان. واللجنة مدعومة بشبكة من منسقي الشؤون الجنسانية ومن مجموعات أساسية معنية بالاستعراض الفني داخل كل شعبة فنية، وتدعمها كذلك شعبة المرأة والسكان في المقر. وعلاوة على ذلك، عززت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) من أهمية تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في عمل المنظمة. وقد أولت المنظمة عناية خاصة لاستحداث قواعد بيانات إحصائية موثوقة تستجيب للمعايير الجنسانية، والتحضير للتعداد الزراعي العالمي لعام ٢٠٠٠. وقد وضعت المنظمة مبادرتها التدريبية للتحليل الاقتصادي والاجتماعي والجنساني التي باشرتها بالتعاون مع الأمم المتحدة وكيانات ثنائية، لتستخدم في بناء قدرات الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين والاستشاريين والخبراء. وكانت هذه المبادرة تهدف إلى تعزيز المنهجيات والأدوات التحليلية والتنظيمية على المستويات الكلي والوسيط والميداني، بغية تيسير إضفاء بُعد جنساني على صياغة السياسات والاستراتيجيات.

٦٣ - وبذلت جهود لتوعية الوحدات الفنية التابعة للمنظمة والدول الأعضاء فيها جنسانيا، من قبيل عقد المشاورة الرفيعة المستوى بشأن النساء الريفيات والإعلام (روما، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). ويتزايد إدراك الشُعب لأهمية هذه المسألة، وقد شرع بعضها في تصنيف وتحليل بيانات موزعة حسب نوع الجنس بغية توفير التوجيه لمقرري السياسات في الترويج لبرامج تنمية زراعية وريفية تستجيب للمنظور الجنساني. وبغية تحسين فعالية أنشطة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، عكف العديد من الشُعب على وضع مبادئ توجيهية حساسة جنسانيا في مواضيع وقطاعات محددة. وقد أطلقت شعبة المرأة والسكان، في إطار الحملة الإعلامية العالمية بشأن المرأة الريفية، موقعا على الشبكة يعنى بالعلاقة بين البعد الجنساني والأمن الغذائي، كما قدمت أبحاثا فنية ومذكرات وتعليقات ودعما فنيا وأدوات تدريبية لتعزيز قدرة الأفرقة الإقليمية للدعم القطري ومستشاري الشؤون الجنسانية والسكانية والإنمائية على تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين.

٦٤ - ووزع برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية على ٨٥ مليون شخص، ٦٣ في المائة منهم من النساء والفتيات. وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الأسر ٨٩ مليونا، تشكل النساء والفتيات ٥٣ في المائة منهم. وقد حدد مؤتمر بيجين رقما مستهدفا لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة ٨٠ في المائة من الأغذية تقدم للنساء في حالات الطوارئ. وسلَّم البرنامج أيضا بأهمية كفالة إيلاء دور للمرأة في اللجان الإدارية التي تقرر مكان استخدام الأغذية وزمانه وكيفيته. وحقق برنامج الأغذية العالمي نسبة مشاركة للمرأة قدرها ٤٠ في المائة وذلك في ٧٥ في المائة من البلدان التي يقدم البرنامج المساعدة لها.

٦٥ - ولم يأت التقدم المحرز متساويا في تحقيق غاية تكريس نصف الموارد لتعليم الفتيات. فقد كان من المتوخى أن يحقق معظم مكاتب البرنامج الرقم المستهدف بحلول عام ٢٠٠١. وقد تم إحراز تقدم في الترويج لتعليم الفتيات باستخدام برنامج ابتكاري يقدم لهن حصص إعاشة مترلية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، قدم البرنامج لكل فتاة من اللاجئين الأفغان تداوم على الدراسة شهرا كاملا صفيحة من زيت الطهي سعتها أربعة لترات. وبلغ متوسط الزيادة في مداومة الفتيات على الدراسة في جميع البلدان التي تنفذ مشاريع فعالة ٥٠ في المائة. ومن المفترض بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ أن يتسنى لـ ٨٠ في المائة من مكاتب البرنامج تحقيق الغاية المتمثلة في استفادة النساء والفتيات مباشرة من مشاريع

الغذاء مقابل العمل. وحرص البرنامج على أن تعود الأصول المتأتية من هذه المشاريع بفائدة مباشرة على النساء. وأعطى البرنامج توجيهات لجميع مكاتبه القطرية بجمع البيانات لكافة الأنشطة على أساس كل جنس على حدة. وفي بعض البلدان التي برزت فيها فجوة جلية بين الجنسين، أعاد موظفو البرنامج الميدانيون توجيه تركيز برامجهم تماما.

٦٦ - أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فقد نفذ برنامجا لتعزيز المنظور الجنساني مدته ثلاث سنوات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لتمكين وحدات إدارة المشاريع من معالجة الشواغل الجنسانية أثناء عملية تنفيذ المشاريع. وقد شمل ذلك تدريب موظفي المشاريع على تحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية وكيفية تأثير هذه القوانين الداخلية على تصميم المشاريع وتنفيذها. وفي منطقة غرب أفريقيا ووسطها، تم في بلدان مختارة تنفيذ برنامج عمل للبحث والتعلم في المسائل الجنسانية مدته ثلاث سنوات، يتخذ القرى مركزا له ويقوم على المشاركة. وقد صممت أنشطة التدريب والتحليل المتعلقة بنوع الجنس على مستوى القرية بهدف زيادة قدرات القرى وموظفي المشاريع على المبادرة بأنشطة تقييمية تقوم على المشاركة، ووضع خطط عمل وإعداد مبادئ توجيهية جنسانية لمخططي المشاريع ومنفذيها، ومتابعة نتائج ذلك كله. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد جرى العمل باستراتيجية جنسانية تسلِّم بضرورة الركون إلى نهج متنوعة، بالنظر إلى عمق الفوارق القائمة في الأدوار والعلاقات الجنسانية بين المناطق دون الإقليمية. كما عقدت حلقات عمل مع المؤسسات المتعاونة لوضع مبادئ توجيهية تستجيب لهذه الاحتياجات.

٦٧ - أما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد أطلق الصندوق وشركاؤه برنامجا جنسانيا ينطوي على عدد من حلقات العمل والدراسات الميدانية هدفه استحداث أدوات وكراسات لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وفي إطار المتابعة، سوف يجري تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية بغية تقديم الدعم لأفرقة إدارة المشاريع الجديدة، ولموظفي المشاريع، والمؤسسات المتعاونة والخبراء الاستشاريين لتطبيق هذه الأدوات والمبادئ التوجيهية. وقد تم في شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا العمل ببرنامج ممول بمنحة من الصندوق مدته ثلاث سنوات في المجالات التي يلزم فيها تعزيز مراعاة الفوارق بين الجنسين. وينطوي البرنامج على مشاركة موظفي المشاريع والحكومات المقترضة، ويشمل أنشطة بحثية وتدريبية، ووضع مبادئ توجيهية، ويركِّز على تقديم المساعدة للمشاريع. وجرى العمل على استحداث قاعدة بيانات إلكترونية بشأن العلاقة بين المنظور الجنساني والأمن الغذائي الأسري، بغية احتواء تجربة الصندوق والدروس التي استخلصها من المشاريع ووثائق السياسات والدراسات والأدوات التنفيذية. كما جرى العمل على إنشاء شبكة معارف لتعزيز قدرة الصندوق على تحليل التجارب الميدانية وإدماج الدروس المستخلصة إدماجا فعالا في عملية تخطيط المشاريع الجديدة وتنفيذها.

٦٨ - وشدد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الثلاثين المعقودة في باريس من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على أهمية الاستمرار في إيلاء الأولوية للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، على نحو ما عبَّرت عنه الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وفي القرار 30C/R.47، أذن المؤتمر العام للمدير العام بمواصلة تشجيع أنشطة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين وبناء القدرات بغية تعزيز المشاركة النشيطة للنساء في حياة المجتمع على جميع المستويات وفي جميع المجالات، طبقا لبرنامج العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة

والعشرين، وغير ذلك من التوصيات ذات الصلة، وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والآليات المعنية المشتركة بين الوكالات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد أعادت اليونسكو بفعل ذلك تأكيد التزاماتها السابقة المندرجة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلَّق منها بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، وإعلان ومنهاج عمل بيجين ومناهج عملها الإقليمية للأمم المتحدة، وحشد الدعم الواسع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

٦٩ - وبادرت اليونسكو إلى دعوة وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم للاحتفال بيوم المرأة العالمي، عن طريق تشجيع مشاركة الصحفيات من أعلى مستويات صنع القرار في المؤسسات الإعلامية. وقد تمثَّل الهدف الإجمالي في مساعدة النساء على تولي المراكز القيادية وإزالة القوالب النمطية المتحيزة جنسيا. وحافظت اليونسكو على جهودها الهادفة إلى تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين من خلال إجراءات منتظمة للاتصال وتبادل المعلومات مع منسقي الشؤون الجنسانية التابعين لها في المقر وفي الميدان. وكان هذا العمل ينطوي على أنشطة التواصل والدعوة وتوزيع المعلومات والمنشورات المتصلة بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، والمشاركة في اجتماعات تبادل المعلومات والجهود المبذولة من خلال موقع المساواة بين الجنسين على شبكة الإنترنت، وكذلك من خلال الاستمرار في تيسير عمل فريق المناقشة الإلكترونية المعنونة ''الأولوية للمنظور الجنساني'' الذي تديره المنظمة والإشراف عليه.

٧٠ - أما منظمة الطيران المدني الدولي فقد واصلت جهودها من أجل زيادة تمثيل النساء على المستوى القطري، وذلك بهدف المساعدة على تحسين توظيف النساء ووضعهن في الأمانة. وقد لاحظت جمعية المنظمة أن مجلسها سيواصل رصد الخطوات المتخذة تنفيذا للغايات ولخطة العمل المعنية بالمرأة التي أقرت خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية. وقد واصلت المنظمة، من خلال برنامجها للتعاون التقني، سعيها إلى كفالة إيلاء الاهتمام اللازم لمشاركة المرأة في برامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتشجيع الدول المتعاقدة المستفيدة على ترشيح مزيد من النساء لبرنامج الزمالات.

٧١ - ولا يزال التزام منظمة الصحة العالمية بدعم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يتجلى في السياسة التي تتبعها المنظمة في ميدان صحة المرأة وكذلك فيما تتخذه من إجراءات سواء على مستوى المقر أو في الميدان. وقد بذلت المنظمة جهودا هامة في ٦ من مجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ (الفقر والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية، والعنف الموجه ضد المرأة وآثار الصراع المسلح أو غيره من أنواع الصراع على المرأة، وحقوق المرأة كإنسان، واستمرار التمييز ضد الطفلة وانتهاك حقوقها) وكذلك في ما يتعلق بجميع الأهداف الاستراتيجية الخمسة المتعلقة بصحة المرأة.

٧٢ - وقد أدى المنظور الجديد الذي اعتمده البنك الدولي بشأن الحد من الفقر بوصفه مهمته الأولى، إضافة إلى توسيع نطاق تعريف الفقر، إلى تسهيل عمل البنك المتعلق بالحد من أوجه التفاوت بين الجنسين. فمنذ عام ١٩٩٥، جعل البنك الدولي عملية التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إحدى الأولويات التي تنطوي عليها استراتيجيته للمساعدة القطرية، وقد اتخذت خطوات خاصة لإشراك المجموعات النسائية. ويتضمن زهاء نصف استراتيجيات المساعدة التي يقدمها البنك الدولي للدول الأعضاء إجراءات تهدف إلى تشجيع المساواة بين الجنسين. وقد ازداد عدد المشاريع التي تعالج المسائل الجنسانية في مرحلة التخطيط،

بحيث تدمج المسائل الجنسانية في قطاعات الصحة والتعليم والتمويل المحلي، وكذلك الزراعة والمياه والمرافق الصحية والطاقة والنقل وتنمية المجتمعات المحلية والإصلاح القانوني؛ كما تم إطلاق عناصر مشاريع تعنى بظاهرة العنف القائم على نوع الجنس. وقد قدم البنك منذ انعقاد مؤتمر بيجين قروضا بمبلغ يقارب ٣,٤ مليار دولار لمشاريع تعليم الفتيات. وقد شمل ما يزيد على ثلثي القروض التي قدمها البنك الدولي لبرامج الصحة والتغذية والسكان في البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل، غايات تتصل بالجنسانية، تركِّز بشكل خاص على ميادين من بينها صحة المرأة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسوف يجري في خريف عام ٢٠٠٠ نشر تقرير بحثي جديد عن السياسة المتعلقة بالمنظور الجنساني والتنمية يبحث في كيفية تأثير المساواة بين الجنسين في التنمية، وكذلك في أنجع السياسات لتشجيع المساواة بين الجنسين.

٧٣ - أما صندوق النقد الدولي، فقد كان له أثر مباشر وغير مباشر في تعزيز مشاركة المرأة في هياكل السلطة وصنع القرار من خلال تنظيم سلسلة من البرامج التدريبية المخصصة لمسؤولين من الدول الأعضاء في عدد من الأماكن. وتستهدف هذه الدورات خصيصا صنع السياسات المستقبلية، ولا سيما في المصارف المركزية ووزارات المالية. وقد بلغت نسبة النساء خلال السنوات الخمس الماضية ٢٩ في المائة من المشاركين المختارين لدورة في المقر. وفي معهد فيينا المشترك، حيث ينتمي المشاركون بشكل رئيسي إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وغيره من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، بلغت نسبة النساء ما يزيد على ٥٠ في المائة. وفي معهد سنغافورة ومعهد أفريقيا المشترك، حيث المشاركون في برامج التدريب يأتون أساسا من كل المناطق، بلغت نسبة النساء على التوالي ٣٢ و ١٩ في المائة.

٧٤ - وقد اتخذت خطوات رئيسية لتعميم اعتبارات التنوع في جميع سياسات وبرامج وممارسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالموارد البشرية. وقد طُلب إلى جميع الإدارات منذ عام ١٩٩٦ أن تعد خطة عمل محددة بشأن التنوع وأن تقدم تقريرا عما تحرزه من تقدم في الوفاء بأهداف التنوع. وبدءا من سنة ٢٠٠٠، ستدمج خطط العمل هذه في خطط الموارد البشرية للإدارات. وقد أعدت برامج جديدة للتعلم والتدريب بشأن التوعية الجنسانية والثقافية، وجرى استعراض برامج التدريب على الإدارة وتقييمها للتثبت من مراعاتها للفوارق بين الجنسين ومن إنصافها. ويجري توفير برامج توجيهية لجميع الموظفين الجدد؛ وقدم توجيه للمرأة والأقليات في الكوادر الوسطى. والعمل جار في رصد حالات تقييم الأداء وسياسات وإجراءات الترقّي لكفالة حيدتها من حيث نوع الجنس، كما تجرى دراسات لتحليل التحيز الجنساني الممكن حدوثه. واستحدثت ترتيبات مرنة للعمل، تشمل العمل بعض الوقت، والعمل بالمنزل، وضغط جداول العمل، وغير ذلك من المبادرات لمساعدة الموظفين على إحداث التوازن بين عملهم وحياتهم الخاصة بشكل أفضل وللإقلال من الإجهاد؛ ولهذه التدابير قيمة خاصة للأبوين الشابين اللذين يعمل كلاهما، ولا سيما للمرأة، التي كثيرا ما تنوء بعبء زائد في تربية الأطفال والمسؤوليات الأسرية. وقد ازدادت مشاركة المرأة في أفرقة المهام القطرية وارتفعت نسبة البعثات القطرية التي ترأسها المرأة من ٤ في المائة في أوائل التسعينات إلى ما يقرب من ١٠ في المائة في نهاية العقد.

٧٥ - وشملت أنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ إقامة مؤتمر الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٩٩ (تيليكوم ٩٩)، الذي تناول فيه اجتماع بشأن الموارد البشرية مسألة ”تمكين المرأة في العالم النامي“، وأجري استقصاء غير رسمي للمنظمات

المشتركة بغية توفير معلومات مبدئية عن حالة المرأة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. واستضاف الاتحاد في اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، ندوة عن ''المرأة الشابة والاتصالات السلكية واللاسلكية''. وإضافة إلى ذلك، بدأ الاتحاد برنامجا لتدريب موظفيه على تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. ويرى الاتحاد كذلك أن مذكرة التفاهم الموقّعة مع كل من الصندوق الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحدد مجالات للتعاون من أجل تمكين المرأة من المساهمة في الثورة الحالية في مجال الاتصالات والاستفادة منها. وأيّد التقرير السنوي المتعلّق بالمسائل الجنسانية الذي أُعد عن اجتماع مجلس الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ولاية الاتحاد في هذا الصدد ودعا الاتحاد إلى إتاحة موارد إضافية لهذه المسائل.

٧٦ - وأنشأ قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية فرقة عمل معنية بالمسائل الجنسانية، تتمثل مشاريعه الجاري تنفيذها فيما يلي: منهج للتدريب على إدماج منظور جنساني في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية يدار كجزء من حلقات التطوير التعليمية أو على هيئة دورات في المعاهد التدريبية والكيانات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتوزيع استبيان عن مراعاة نوع الجنس على منظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية ضمن دراسة استقصائية تجرى سنويا؛ إجراء دراسات للجدوى في إثيوبيا والنيجر بهدف استحداث مراكز تجريبية للاتصالات تملكها وتديرها نساء؛ إجراء تدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين للمدربين في أحد معاهد التدريب على الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا؛ بناء قدرات أعضاء اللجنة التوجيهية لفرقة العمل، وذلك بالاشتراك مع برنامج إدماج الجنسين في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - وسائل التنفيذ، بما في ذلك الاحتياجات البشرية والمالية

٧٧ - قام مكتب منسق المساعدة الإنسانية بتخصيص ميزانية للشؤون الجنسانية تبلغ نحو ٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وتسمية جهتين للتنسيق بشأن مراعاة نوع الجنس تعملان بعض الوقت في جنيف ونيويورك. وقد انتخبت في مكتب نيويورك مؤخرا مسؤولة اتصال لشؤون المرأة.

٧٨ - واتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها ٢٨ القرار ٥٧٦ (د ٢٨) بشأن متابعة برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، توصي فيه بزيادة الموارد التقنية والمالية المتاحة على الأصعدة الوطني والدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بهدف التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٧٩ - وما زال يعمل بوحدة المرأة والتنمية بشعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ثلاث موظفات فنيات (واحدة بكل من الرتب ف ٥ وف ٤ و ف ٢). وما زالت الموارد المالية المتاحة من الميزانية العادية ضئيلة. وجار العمل على تأمين قدر محدود من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨٠ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعديل محور تركيز الترتيبات المؤسسية لمراعاة الفوارق بين الجنسين داخل نطاق الأمانة. واستحدثت وظيفة مسؤولة اتصال جنساني برتبة ف ٤ في شعبة تطوير السياسات البيئية وقانون البيئة، ويتبع البرنامج في صياغة خطته وميزانيته البرنامجيتين عملية تضمن إدماج منظور جنساني. ويتعيّن على جميع المشاريع التي يضطلع بها البرنامج أن تلتزم بدليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بوضع المشاريع وإقرارها ورصدها وتقييمها، الذي يتضمن معايير جنسانية، وتشارك مسؤولة التنسيق

الجنساني (وهي برتبة مد ١) في صنع جميع القرارات الهامة.

٨١ - ويمتثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع سياساته وبرامجه وفي كل الشؤون المتصلة بموظفيه امتثالا كاملا بالمبادئ التوجيهية والبيانات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الأمم المتحدة ويقوم بتنفيذها، بما فيها على وجه التحديد المبادئ التوجيهية المعنونة ''مبادئ توجيهية لدعم تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في برامج السكان والتنمية''. وأنشئ مركز تنسيق جنساني للصندوق، كما أنشئ فريق للمواضيع الجنسانية. ولا يزال بناء القدرات وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين هدفا للصندوق سواء على صعيد المقر أو على الصعيد الإقليمي أو الميداني.

٨٢ - وقد قطع برنامج الأغذية العالمي شوطا بعيدا صوب الوصول إلى هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق التوازن بين الجنسين في الملاك الوظيفي. فارتفع رقم هذا التوازن بين صفوف الإدارة العليا في أعقاب مؤتمر بيجين إلى ٣٦ في المائة. وتشغل المرأة في الوقت الراهن ما نسبته ٣٤ في المائة من مجموع الوظائف الدولية للصندوق. ويقيّم مديروه على قدر أدائهم في تحقيق هدف الأمين العام المتمثل في أن تشكل المرأة نسبة ٥٠ في المائة من الموظفين الفنيين لدى الأمم المتحدة. وحقق الصندوق في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ لأول مرة المساواة الكاملة في تعيين النساء والرجال.

٨٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بضم برنامج المرأة والموئل التابع له إلى وحدة شؤون الجنسين، لتضطلع الوحدة الموسّعة بمسؤولية المعايير والسياسات المتعلقة بالمرأة وشؤون الجنسين في المركز. وكفل هذا الضم تحوُّل الهدفين اللذين تتوخاهما السياسات، وهما تمكين المرأة وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، إلى جزء لا يتجزأ من سياسة المركز وعملياته القياسية.

٨٤ - وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عيِّنت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، منسقة أقدم لشؤون اللاجئات والمساواة بين الجنسين.

٨٥ - وأدت الجهود التي بذلتها جامعة الأمم المتحدة على الصعيد التشغيلي إلى زيادة طفيفة في مشاركة المرأة في عملها من جميع الوجوه. ومن الجدير بالتنويه بصفة خاصة تعيين امرأة مؤخرا مديرة لمعهد التكنولوجيات الجديدة التابع للجامعة.

٨٦ - ومرَّت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعملية إعادة تشكيل هيكلي كبيرة لتطبيق اللامركزية في عملياتها، مما ساعد على تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين على الصعيد الإقليمي. ويشمل الهيكل اللامركزي انتداب متخصصة في الشؤون الجنسانية للعمل بكل من المراكز الإقليمية الخمسة للمنظمة، تقوم بالتعاون على نطاق واسع مع الشُعب التي طبّقت اللامركزية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعمل مع المكاتب الوطنية للمنظمة بشكل مباشر. ويسيِّر الهيكل اللامركزي علاوة على ذلك تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بدور المرأة في التنمية وكذلك خطط العمل الوطنية.

٨٧ - ويشمل برنامج اليونسكو للإصلاح استراتيجية لتخفيض عدد الوظائف من رتبة المدير. وتشكِّل المرأة حاليا ما نسبته ٤٠,٩ في المائة من موظفي الفئة الفنية (٦٦,٧ في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة) مما يقرِّب اليونسكو من تحقيق الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو نسبة ٥٠ في المائة. وهيئتا إدارة اليونسكو ممثّلتان تمثيلا جيدا، حيث ترأس امرأتان المؤتمر العام والمجلس التنفيذي.

٨٨ - وخلال عام ١٩٩٩، أُولي اهتمام خاص لإدماج الشواغل الجنسانية في جميع أوجه البرمجة والإدارة في منظمة الصحة العالمية بأسرها. وشمل هذا الإدماج، في جملة أمور،

العمل الذي اضطلع به فريق عامل للشؤون الجنسانية على نطاق المنظمة، فضلا عن تعيين مديرة لصحة المرأة وتنظيم إدارة لصحة المرأة تساعد على تركيز العمل الذي تقوم به المنظمة في هذا المجال وزيادة سرعته.

٨٩ - واستحدث البنك الدولي تغييرات تنظيمية تعزيزا للتركيز الموجّه إلى المسائل الجنسانية، ومنها إنشاء مجلس قطاع الشؤون الجنسانية للإشراف على إدماج الشؤون الجنسانية في أعماله. وقد زادت نسبة النساء بين موظفي البنك من ١٢ إلى ١٩ في المائة على صعيد الإدارة ومن ٢٨ إلى ٣٤ في المائة من المناصب الفنية.

٩٠ - واضطلع صندوق النقد الدولي بمبادرة رئيسية لتحقيق قدر أكبر من التنوع بين موظفي الصندوق، من حيث نوع الجنس والجنسية والمنطقة الجغرافية. وهو يأخذ في ذلك بتوصيات فريقين عاملين أنشئا لدراسة وضع المرأة في صندوق النقد الدولي، والمدى الذي يصل إليه أي نوع من التمييز على أساس الجنسية والعرق والدين وغيرها من الصفات الشخصية ومصدر هذا التمييز. واستحدث الصندوق منصب مستشار خاص معني بالتنوع برتبة عالية جدا من أجل توجيه الجهود الجديدة التي يبذلها في مجال التنوع. ويقدم المستشار تقريرا سنويا للمدير العام، ويتاح لجميع الموظفين.

٩١ - وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد النساء اللائي وظِّفن في رتب الفئتين الفنية والعليا لدى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ضعف عدد الرجال. وتشكل المرأة الآن ما نسبته ٢٣ في المائة من جميع الموظفين في هاتين الفئتين، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٩٨.

رابعا - الاستنتاجات

٩٢ - واصلت منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وما زال تعميم منظور جنساني في البرامج والسياسات يحتل الأولوية الرئيسية، وازداد التعاون داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية بشأن البرامج المتعلقة بنوع الجنس. وعلاوة على إجراء التحضيرات للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والمشاركة فيها، واصلت الكيانات التابعة للأمم المتحدة برامجها القائمة أو الاضطلاع بأنشطة جديدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الخامس.

(٤) انظر الوثيقة E/2000/57، الفقرة ٣٣.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٧ (E/2000/27).

(٧) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.IV.6.

(٨) المرجع نفسه، رقم المبيع A.00.IV.2.

(٩) المرجع نفسه، رقم المبيع A.00.XVII.14.

(١٠) قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٨.

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٨ (E/1999/28/Rev.1)، الجزء الثاني، الفصل الأول.